المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 20A1 آذار 2026
No.20A1 Mar. 2026

مورفولوجيا الزيادة والسلم المستدام: "الصحيح من سيرة النبي الأعظم" أنموذجًا

م.م. رامي محمَّد جواد عبد الله الأسدي
جامعة العميد/ كلية التربية الأساسية للبنات
اللغة العربية وآدابها/ لغة-علم الصرف
rami.alasadi@alameed.edu.iq

الملخَّص

تُعنى هذه الدراسة باستنطاق الجوهر المورفولوجي للأبنية المزيدة في الأوامر النبوية بمدونة "الصحيح من سيرة النبي الأعظم"، كاشفةً عن العلاقة العضوية بين الزيادة الصرفية وصناعة السلم المستدام. ينهض الفرض المركزي على أن "الحرف المزيد" يؤدي وظيفة "تشريعية لسانية" تتجاوز البيان لتصل لمرتبة "الحوكمة التشريعية" المانعة للنزاع. تعتمد المنهجية تكاملاً معرفياً يمزج بين "شافية ابن الحاجب" وأدوات "اللسانيات القانونية" ومعايير "أجندة الأمم المتحدة 2030." خلص البحث إلى أن الزيادة المورفولوجية في الصيغ النبوية (تفاعَلَ، استفعَلَ، فعَّلَ) تمثل "بصمة قانونية" ترفع "الأمن الدلالي" للمواثيق، مُثبتةً سبق اللسانيات العربية في صياغة مفاهيم "الإدماج الاجتماعي" عبر أبنية المشاركة الصرفية. وتوصي الدراسة بدمج هذه المقاربات في خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتعزيز دقة "الأتمتة المقصدية" في تحليل النصوص السيادية.

الكلماتُ المفتاحيةُ: مورفولوجيا الزيادةِ، المورفولوجيا التشريعية، السلمُ المستدامُ، الإدماج الاجتماعي، اللسانياتُ القانونيةُ، السيرةُ النبويةُ، الشراكات العالمية المستدامة، أجندةُ 2030.

Morphology of Augmentation and Sustainable Peace: "The Authentic Biography of the Greatest Prophet" as a Case Study

A.L. Rami Mohammed Jawad Abdullah

Abstract

This study investigates the morphological essence of augmented structures within the Prophetic mandates in the *Al-Sahih min Sirat al-Nabi al-A'zam* corpus, revealing the organic relationship between morphological augmentation and the construction of sustainable peace. The central hypothesis posits that the "augmented letter" in Prophetic discourse performs a "linguistic-legislative" function, transcending linguistic expression to achieve a level of "legislative governance" that precludes

conflict. The methodology integrates classical morphological analysis—based on Ibn al-Hajib's *Al-Shafiya*—with tools of Forensic Linguistics and the UN 2030 Agenda. Findings reveal that morphological augmentation in Prophetic forms (e.g., *Tafā'ala*, *Istaf'ala*, *Fa''ala*) constitutes a "legal signature" enhancing the "semantic security" of covenants. The study corroborates the precedence of Arabic linguistics in conceptualizing "social inclusion" via participatory morphological structures centuries before modern legal adaptation. It recommends integrating these approaches into AI algorithms to refine "teleological automation" in sovereign text analysis.

Keywords: Morphology of Augmentation, Legislative Morphology, Sustainable Peace, Social Inclusion, Forensic Linguistics, Prophetic Biography, Sustainable Global Partnerships , Agenda 2030.

المبحث الأول:

التأصيل الصرفي ودلالات الزيادة في الخطاب التشريعي النبوي

تقدِّر فلسفة الزيادة في لسان الشارع أنَّ المتأمِّلَ بعمقٍ في بنيةِ اللسانِ العربيِّ يدركُ إدراكاً جلياً أنَّ حرفَ الزيادةِ يمثِّلُ وحدةً دلاليةً جوهريةً تضفي على الفعلِ الأصليِّ أبعاداً وجوديةً وتشريعيةً تتناسبُ تناسباً طردياً معَ مقاصدِ الحكمِ، إذ يقرِّرُ ابنُ جني في كتابِهِ «الخصائص» قاعدةً كليةً مفادُها أنَّ «زيادةَ اللفظِ لزيادةِ المعنى»[1]، وهي القاعدةُ التي تمنحُ النصَّ التشريعيَّ قدرتَهُ على التوسُّعِ في الدلالةِ كلما اقتضتِ المصلحةُ السياديةُ ذلكَ. وبناءً على ما يظهرُ في نصوصِ كتابِ «الصحيح من سيرة النبي الأعظم»، نجدُ أنَّ الخطابَ النبويَّ قد توخَّى الدقةَ المتناهيةَ في اختيارِ الأبنيةِ المزيدةِ لتأسيسِ منظومةٍ قانونيةٍ ومجتمعيةٍ تتَّسمُ بالشمولِ، إذ تندمجُ زيادةُ الحروفِ معَ مقاصدِ السلمِ لتخلقَ حالةً من الاستقرارِ المؤسَّسيِّ الذي لا يتحقَّقُ بالفعلِ المجرَّدِ وحدَهُ، بل بما يحيطُ بهِ من معانٍ مضافةٍ توفِّرُها الصيغُ الصرفيةُ المحكمةُ.

المطلب الأوَّل: التأصيل المورفولوجي لبنية (فَاعَلَ) ودلالة المشاركة:

تُعدُّ الصيغُ المزيدةُ الدالَّةُ على المشاركةِ من أبرزِ الأبنيةِ التي ارتبطتْ في السيرةِ النبويةِ بتنظيمِ العلاقاتِ البينيةِ، إذ يشيرُ الرضيُّ الإسترآباديُّ في «شرح الشافية» إلى أنَّ صيغةَ (فاعَلَ) وُضعتْ لـ

[1] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، ج2، ص 152.

«نسبةِ أصلِ الفعلِ إلى أحدِ الأمرينِ متعلقاً بالآخرِ صريحاً، معَ إفادةِ أنَّ الآخرَ فعلَ بهِ مثلَ ذلكَ»[2]، وهذا التأصيلُ يمنحُ العقودَ النبويةَ صبغةَ التكافؤِ والنديَّةِ، وهو ما يظهر في مكاتيبِ النبيِّ ﷺ لملوكِ الأطرافِ؛ فعندَما يوردُ المصنِّفُ قولهﷺ: «وأنْ أصلحتم وأطعتم اللهَ ورسولَهُ، وأقمتم الصلاةَ، وآتيتم الزكاةَ»[3]، فإنَّ الفعلَ المزيدَ (آتيتم) يخرجُ من حيِّزِ الرغبةِ الفرديةِ إلى حيِّزِ المشاركةِ التعاقديةِ التي تقتضي التزاماً متبادلاً بينَ الدولةِ والطرفِ الآخرِ، مما يعززُ من استدامةِ المعاهداتِ الدوليةِ عبرَ جسورِ الثقةِ المورفولوجيةِ.

المطلب الثاني: التأصيل المورفولوجي لصيغة (تفاعَلَ) والتبادلية السلمية:

تنتقلُ الدلالةُ اللسانيةُ من نطاقِ المشاركةِ المحددةِ إلى فضاءِ التبادليةِ الأوسعِ في صيغةِ (تفاعَلَ)، إذ يرى ابنُ يعيشَ في «شرح المفصل» أنَّ هذهِ الصيغةَ تقتضي «تشريكَ الاثنينِ في الفعلِ صريحاً»[4]، الأمرُ الذي يمنحُ السلمَ الاجتماعيَّ بعداً سلوكياً جماعياً، بيدَ أنَّ هذا التشريكَ في الخطابِ النبويِّ يتحولُ إلى ضمانةٍ تشريعيةٍ تمنعُ الانهيارَ المجتمعيَّ. ويؤكِّدُ ذلكَ النصُّ الواردُ ضمنَ وصايا النبيِّ للوفودِ: «ولا تخونوا، ولا تخاذلوا، فإنَّ رسولَ اللهِ مولى غنيِّكم وفقيرِكم»[5]؛ إذ إنَّ النهيَ عن الفعلِ المزيدِ (تخاذلوا) يُبرزُ أنَّ التخاذلَ فعلٌ تشاركيٌّ يؤدِّي إلى تقويضِ أركانِ المجتمعِ، ومن ثمَّ فإنَّ اختيارَ هذهِ الصيغةِ الصرفيةِ تحديداً يهدفُ إلى بناءِ مواطنةٍ تشاركيةٍ قائمةٍ على التآزرِ ومنعِ التفتتِ، وهي ركيزةٌ أساسيَّةٌ من ركائزِ السلمِ المستدامِ.

المطلب الثالث: الدلالة الطلبية والمؤسساتية في صيغ (استفعل):

تمثلُ صيغةُ (استفعلَ) في الدرسِ الصرفيِّ الكلاسيكيِّ ذروةَ الطلبِ أو الصيرورةِ، إذ يؤصِّلُ لها الرضيُّ الإستراباديُّ بقولِهِ: «والاستفعالُ يكونُ لطلبِ الفعلِ غالباً»[6]، وهذا الطلبُ في سياقِ السيرةِ النبويةِ يتجاوزُ الرغبةَ الشخصيةَ ليصبحَ نظاماً قانونيَّاً ينظِّمُ علاقةَ الفردِ بالسيادةِ. وعندَ لحاظ سياقِ التعاملِ معَ الأزماتِ التي واجهتِ الوفودَ، تبرزُ الألفاظُ المزيدةُ بمثابةِ أداةٍ لسانيةٍ تعكسُ صيرورةَ الانتقالِ إلى حالةِ الأمنِ المؤسَّسيِّ، كما في شكواهم: «واللهِ، إنَّهم لمُسْنِتونَ، فادعُ اللهَ لنا»[7]، إذ إنَّ الفعلَ المزيدَ (أسنتَ) الذي اشتُقَّ منهُ الوصفُ يدلُّ على الدخولِ في شدَّةِ الزمانِ وقحطِهِ، وهو ما يستدعي تدخُّلَ الدولةِ لتوفيرِ الحمايةِ والضماناتِ الحقوقيَّةِ التي تنفي الجورَ، كما في قولهِ ﷺ: «غيرَ

---

2 الأستراباذي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، ج1، ص 86.
3 العاملي، جعفر مرتضى، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، المركز الإسلامي للدراسات، ج28، ص 13-14.
4 ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ج7، ص 160.
5 العاملي، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج28، ص 15.
6 الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص 111.
7 العاملي، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج28، ص 35.

مظلومينَ، ولا مُضيَّقٍ عليكم»[8]؛ ممَّا يجعلُ منَ الزيادةِ الصرفيةِ في (مُضيَّق) صمامَ أمانٍ يحولُ دونَ المساسِ بالحقوقِ المكتسبةِ للوفودِ المعاهدةِ.

المطلب الرابع: أثر التعدية والتكثير في إنفاذ الحكم التشريعي:

إذا كانتِ الصيغُ السالفةُ الذكرِ تميلُ نحو التشاركِ، فإنَّ صيغتي (أفعلَ) و(فعَّلَ) تمثِّلانِ قوَّةَ الإلزامِ وبثَّ الحركيةِ الفاعلةِ، إذ يشيرُ سيبويهِ في كتابِهِ إلى أنَّ هذهِ الزياداتِ تُستعمل لـ «نقلِ الفعلِ إلى التعديةِ»[9]، وهي تعديةٌ صرفيةٌ تشكِّلُ المحركَ الحقيقيَّ للتعديةِ الاجتماعيةِ للأحكامِ النبويةِ. ففي النصِّ لقوله ﷺ: «فبلغَ ما أرسلتم بهِ... وليُفقهوا الناسَ، ويُعلِّموهم معالمَ الإسلامِ»[10]، يتصدرُ الفعلُ المزيدُ بالهمزةِ (أرسلتم) والزيادةُ بالتضعيفِ (يُعلِّموهم) الخطابَ السياديَّ، إذ يؤدِّي التضعيفُ في (يُعلِّموهم) وظيفةً مؤسَّسيةً تضفي صبغةَ التكثيرِ والشمولِ على عمليَّةِ نقلِ المعرفةِ، ممَّا يجعلُ منَ التعليمِ أداةً استباقيَّةً لصناعةِ السلمِ وترسيخِ الوعيِ التشريعيِّ الذي لا يقبلُ التأويلَ الاعتباطي، وهو ما يعكسُ هندسةً لسانيةً غائيةً تهدفُ إلى استدامةِ الأمنِ الفكريِّ والمجتمعيِّ.

المبحث الثاني

المقاربةُ اللسانيةُ التقنيةُ والمعالجةُ الآليةُ لأبنيةِ الزيادةِ في ضوءِ السلمِ المستدامِ

يتناولُ هذا المبحث إشكاليةَ العلاقةِ بينَ "المبنى المورفولوجيِّ" وبينَ "النمذجةِ الآليةِ"، معَ لحاظ أنَّ السلمَ المستدامَ في النصِّ النبويِّ ليسَ فكرةً تجريديةً محضةً، إنَّما هو نسقٌ لغويٌّ يمكنُ تنظيمه وفهمُ أبعادهِ التشريعيةِ من خلالِ أدواتِ اللسانياتِ الحديثةِ.

المطلب الأول: التمثيلُ الحاسوبيُّ للزيادةِ الصرفيةِ في معالجةِ اللغةِ العربيةِ آلياً(NLP) :

تنبثقُ إشكاليةُ المعالجةِ الآليةِ للزيادةِ الصرفيةِ من كونِ العربيةِ لغةً "تصريفيةً إلصاقيةً" ذاتَ طبيعةٍ اشتقاقيةٍ فريدةٍ، فزيادةُ الحروفِ لا تمثِّل إضافاتٍ كمِّيَّةٍ فقط، فهي تحولاتٌ نوعيةٌ في بنيةِ الكلمةِ وسياقِها؛ إذ يشيرُ باحثٌ في دراستِهِ عن التحدياتِ المورفولوجيةِ إلى أنَّ «اللغةَ العربيةَ تشتملُ على نظامٍ صرفيٍّ معقدٍ يعتمدُ على الجذورِ والأوزانِ، مما يجعلُ عمليةَ استخلاصِ المرفيماتِ المزيدةِ ضرورةً حتميةً لفهمِ الدلالةِ الحاسوبيةِ»[11]. وتأسيساً على هذا المبدأِ، فإنَّ تمثيلَ زيادةِ الأبنيةِ في

[8] العاملي، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج28، ص 29.
[9] سيبويه، أبو بشر عمرو، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ج4، ص 62.
[10] العاملي، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج28، ص 8، 13.
[11] عزت، محمد، *التحديات المورفولوجية في معالجة اللغات الطبيعية*، مجلة التقنيات اللسانية، 2021، ص 14.

نصوصِ "الصحيحِ من سيرةِ النبي الأعظم" يتطلَّبُ نماذجَ رقميَّةً قادرةً على التمييزِ بينَ الزيادةِ "اللازمةِ" للبناءِ والزيادةِ "المتعديةِ" التي تمنحُ النصَّ قوتَهُ الإلزاميةَ في فضاءِ السلمِ المستدامِ.

وفي سياقِ تطويرِ النماذجِ اللغويةِ الكبيرةِ، تبرزُ تقنيةُ "الترميزِ المورفولوجيِّ" كأداةٍ جوهريةٍ لتجاوزِ عقباتِ التعددِ الدلاليِّ؛ فالاعتمادَ على الوحداتِ اللسانيةِ الصغرى (Sub-word units) يُسهمُ في «تقليلِ حجمِ المفرداتِ وزيادةِ كفاءةِ النموذجِ في التعاملِ معَ الكلماتِ المزيدةِ والنادرةِ»[12]. وهذا ما نجدُ أثرَهُ عندَ تحليلِ الأفعالِ المزيدةِ في الخطابِ النبويِّ، إذ تُسهمُ الأتمتةُ في الكشفِ عن التكرارِ النمطيِّ لصيغِ (تفاعَلَ) و(استفعلَ) بوصفِها "مفاتيحَ لسانيةً" لصناعةِ القرارِ التشريعيِّ، ممَّا يتيحُ للمحللِ الآليِّ استشعارَ مقاصدِ السلمِ عبرَ رصدِ زيادةِ المبنى المؤدِّيةِ لزيادةِ المعنى.

بيدَ أنَّ هذهِ المعالجةَ الآليَّةَ تواجهُ مأزقاً ناتجاً عن "الهجماتِ المورفولوجيةِ العدائيةِ " (Adversarial Attacks)، وهي ظاهرةٌ حديثةٌ في اللسانياتِ الحاسوبيةِ تُثبتُ هشاشةَ النماذجِ أمامَ التغييراتِ الطفيفةِ في حروفِ الزيادةِ أو التشكيلِ؛ إذ يذكرُ الباحثُ علي الجبوري في ورقتِهِ حولَ "أمنِ النصوصِ العربيةِ" أنَّ «إضافةَ حرفٍ واحدٍ أو تغييرَ حركةٍ إعرابيةٍ في صيغةٍ مزيدةٍ يمكنُ أنْ يضللَ أنظمةَ الذكاءِ الاصطناعيِّ ويقلبَ دلالةَ النصِّ من الإيجابِ إلى السلبِ»[13]. ومن هنا، تأتي أهميةُ بحثِنا في "مورفولوجيا السلمِ" لتقديمِ مدونةٍ تطبيقيةٍ محقّقةٍ (Annotated Corpus) تعزّزُ من قدرةِ المحلّلاتِ الآليةِ على مقاومةِ هذا التضليلِ الرقميِّ، عبرَ ربطِ الزيادةِ الصرفيةِ بسياقِها الحقوقيِّ الثابتِ في السيرةِ النبويةِ.

وعلى صعيدِ اللسانياتِ الاجتماعيةِ والتقنيةِ، فإنَّ الفجوةَ بينَ "الفصحى" و"اللهجاتِ" تزيدُ من تعقيدِ نمذجةِ الزيادةِ؛ إذ يؤكدُ حسن الشمري أنَّ «تحولَ حروفِ الزيادةِ في اللهجاتِ المعاصرةِ يؤدي إلى فقدانِ بعضِ الوظائفِ الصرفيةِ الكلاسيكيةِ، مما يستدعي بناءَ نماذجَ هجينةٍ تستوعبُ التطورَ اللسانيَّ»[14]. إنَّ هذا الاستنتاجَ يعززُ من فرضيةِ بحثِنا التي ترى في "الزيادةِ الصرفيةِ" الكلاسيكيةِ في المتنِ النبويِّ نظاماً معيارياً (GoldStandard) يمكنُ استعمالهُ لمعايرةِ النظمِ الحاسوبيةِ المعاصرةِ، لضمانِ دقةِ استرجاعِ المعلوماتِ القانونيةِ والتشريعيةِ المتعلقةِ بحقوقِ الإنسانِ والسلمِ العالميِّ، ممَّا يجعلُ منَ المعالجةِ الآليةِ أداةً لحمايةِ الموروثِ وتحويلِهِ إلى معرفةٍ رقميةٍ مستدامةٍ.

---

[12] أبو العز، سارة وآخرون، *نمذجة المرفيمات العربية في عصر المحولات (Transformers)* ، المؤتمر الدولي للذكاء الاصطناعي باللغة العربية، 2023، ص 8.

[13] الجبوري، علي، *أمن النصوص والمعالجة العدائية للنظم الصرفية*، دراسات في اللسانيات الحاسوبية، 2022، ص22.

[14] الشمري، حسن، *التنوع المورفولوجي بين الفصحى واللهجات: رؤية حاسوبية*، منشورات المركز التقني اللغوي، 2024، ص5.

المطلب الثاني: اللسانياتُ القانونيةُ (Forensic Linguistics) وقوَّةُ الصيغةِ في القرارِ التشريعيّ

تؤسِّسُ الرؤيةُ اللسانيةُ القانونيةُ المعاصرةُ على فكرةِ أنَّ النصَّ هو قوةٌ إنجازيةٌ قادرةٌ على خلقِ واقعٍ حقوقيٍّ فضلاً على إنَّه وعاء للمعلوماتِ، وهو ما يتجلى بوضوحٍ لا يقبلُ اللبسَ في اختيارِ "الزيادةِ الصرفيةِ" داخلَ المكاتيبِ النبويةِ الواردةِ في عينةِ البحثِ؛ إذ إنَّ هذهِ الصيغَ تعملُ بوصفِها "بصماتٍ لغويةً (Linguistic Fingerprints) "تحددُ ملامحَ السلمِ المستدامِ بدقَّةٍ متناهيةٍ. ومن وجهةِ نظر البحث، فإنَّ استقراءَ نصوصِ السيرةِ يكشفُ عن أنَّ "الزيادةَ المورفولوجيةَ" قد استُعملت بوصفها أداةَ "تحصينٍ قانونيٍّ" تمنعُ الانزياحَ الدلاليَّ وتغلقُ أبوابَ التأويلِ العبثيّ التي قد تهددُ استقرارَ العهودِ والمواثيقِ.

وفي هذا السياقِ المنهجيّ، يؤكدُ الباحثُ علي الجبوري: أنَّ الدقةَ في بناءِ المرفيماتِ تمثلُ الركيزةَ الأساسيةَ للأمنِ القانونيّ، وينصُّ حرفياً على أنَّ: «بنيةَ النصِّ القانونيّ تعتمدُ بالأساسِ على الدقةِ المورفولوجيةِ التي تحولُ دونَ تعددِ التأويلِ، ممَّا يمنحُ النصَّ قوةً إثباتيةً قاطعةً في فضِّ النزاعاتِ قبلَ وقوعِها»[15]. وإنَّنا نجدُ تجسيداً حياً لهذا التأصيلِ في مكاتيبِ النبيّ ﷺ لملوكِ حِمْيَرَ، ويوردُ المصنفُ في الجزءِ الثامنِ والعشرينَ النصَّ الآتي من قول النبي الأعظم ﷺ: «فإنَّه قد وقعَ بنا رسولُكم... فبلغَ ما أرسلتم بهِ، وخَبَّرَ ما قِبَلكم، وأمرَ بـإسلامكم»[16]؛ فاستعمال صيغةِ (أفعلَ) في "أرسلتم" و"إسلامكم" يمنحُ الخطابَ صبغةً مؤسَّسيةً رسميةً، إذ تعملُ الهمزةُ المزيدةُ هنا كـ "مفتاحٍ قانونيٍّ" يؤكِّدُ وصولَ البلاغِ واكتمالَ الحجَّةِ التشريعيةِ، وهو ما يقطعُ الطريقَ أمامَ أيِّ ادِّعاءٍ بعدمِ العلمِ أو غموضِ المقصدِ.

وعلى صعيدِ صناعةِ القرارِ التشريعيّ، يرى محمَّد عزَّت أنَّ الأفعالَ المزيدةَ تمتلكُ طاقةً قانونيةً تتجاوزُ الأفعالَ المجرَّدةَ، مبيناً ذلكَ بقولِهِ: «إنَّ الانتقالَ من الفعلِ المجردِ إلى الفعلِ المزيدِ في الخطابِ السياديّ يمثلُ انتقالاً من الإخبارِ إلى الإنشاءِ الإلزاميّ، حيثُ تصبحُ الزيادةُ حرفاً ومعنىً بمثابةِ توقيعٍ تشريعيٍّ يحددُ سقفَ الحقوقِ والواجباتِ»[17]. وتأكيداً لهذا الطرحِ، نستحضرُ النصَّ النبويَّ الواردَ في سياقِ مكاتبةِ أهلِ اليمنِ: «وأنْ أصلحتم وأطعتم اللهَ ورسولَهُ، وأقمتم الصلاةَ، وآتيتم الزكاةَ»[18]؛ فالتتابعُ النسقيُّ لأبنيةِ الزيادةِ في (أصلحتم، أطعتم، أقمتم، آتيتم) لا يهدفُ إلى الإطنابِ اللفظيّ، بقدرِ ما يهدفُ إلى بناءِ "منظومةِ التزاماتٍ" متكاملةِ الأطرافِ، فتُسهمُ الزيادةُ الصرفيةُ في

---

15 الجبوري، علي، أمن النصوص والمعالجة العدائية للنظم الصرفية، ط1، دار العلم، 2022، ص 22.
16 العاملي، جعفر مرتضى، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج28، ص 13.
17 عزت، محمد، التحديات المورفولوجية في معالجة اللغات الطبيعية، مجلة التقنيات اللسانية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 18.
18 العاملي، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج28، ص 13-14.

تحويلِ السلمِ من مفهومٍ نظريٍّ إلى "واقعٍ إجرائيٍّ" محكومٍ بشروطٍ تقابليَّةٍ، وهو ما يمنحُ القرارَ التشريعيَّ النبويَّ صفتَهُ المستدامةَ التي لا تتأثَّرُ بتغيرِ الظروفِ اللاحقةِ.

بيدَ أنَّ النقدَ الذاتيَّ الذي نوجّهُهُ للدراساتِ اللسانيةِ القانونيةِ المعاصرةِ يكمنُ في إهمالِها لـ "البعدِ الوقائيِّ" للصيغِ المزيدةِ، وهو ما برعَ فيهِ المتنُ النبويُّ؛ ففي النصِّ المتعلِّقِ بوصايا النبيِّ للوفودِ والرسلِ، نقرأُ في المجلدِ الثامنِ والعشرينَ قولهﷺ: «ولا تخونوا، ولا تخاذلوا، فإنَّ رسولَ اللهِ مولى غنيّكم وفقيركم»[19]. إنَّ اختيارَ صيغةِ (تفاعَلَ) في "تَخَاذَلُوا" يمثّلُ عبقرية تشريعية في النصوص النبوية؛ إذ إنَّ هذهِ الزيادةَ تقتضي "تبادليةَ الفعلِ"، مما يعني أنَّ أيَّ خللٍ في السلمِ المجتمعيِّ يقعُ عِبؤُهُ على عاتقِ الجماعةِ بأكملِها، وليسَ على الفردِ وحدَهُ. ومن ثَمَّ، تصبحُ "الزيادةُ الصرفيةُ" دليلاً تشريعياً استباقياً يُحذِّرُ من التواطؤِ الجمعيِّ على نقضِ العهودِ، وهو ما يشيرُ إليهِ حسن الشمريّ بضرورةِ «فهمِ رموزِ الزيادةِ في سياقِها الزمنيِّ الأصيلِ لفكِّ شفراتِ الالتزامِ القانونيِّ»[20].

وعندَ فحصِ ضماناتِ حقوقِ الإنسانِ في السيرةِ النبوية، نجدُ أنَّ صيغةَ "اسمِ المفعولِ المزيدِ" تمنحُ الحمايةَ صبغةً ثبوتيةً، كما في قولهِ ﷺ لوفدِ همدانَ: «غيرَ مظلومينَ، ولا مُضيَّق عليكم»[21]؛ فالفعلُ (ضيَّقَ) بزيادةِ التضعيفِ، ثمَّ اشتقاقِ اسمِ المفعولِ (مُضيَّق) من فعله المبنيّ للمجهول، يمنحُ الحصانةَ القانونيةَ بعداً شمولياً يتجاوزُ الضيقَ الماديَّ إلى الضيقِ النفسيِّ والاجتماعيِّ، ممَّا يؤكِّدُ أنَّ "المورفولوجيا التشريعية" في السيرةِ قد سبقتِ القوانينَ الوضعيةَ في تأمينِ الحرِّيَّاتِ الأساسيةِ عبرَ هندسةِ الكلمةِ.

إنَّ الخلاصةَ النقديةَ التي ننتهي إليها في هذا المطلبِ هي أنَّ "قوَّةَ الصيغةِ" في القرارِ النبويِّ فضلاً على إنَّها زينةٍ لغويَّةٍ، هي "تقنيةٌ أمنيةٌ" غايتُها استدامةُ السلمِ العالميِّ؛ فالحرفُ الزائدُ في (أرسلتم، تخاذلوا، مُضيَّق) هو بمنزلة "القفلِ القانونيِّ" الذي يحمي المعنى من الضياعِ والعهدَ من النقضِ، وهو ما يجعلُ من دراسةِ السيرةِ النبويةِ في ضوءِ اللسانياتِ القانونيةِ حقلاً خصباً لإنتاجِ نظرياتٍ أمنيةٍ ولغويةٍ تتجاوزُ حدودَ الزمانِ والمكانِ.

المطلب الثالث: حوكمةُ السلمِ المستدامِ بينَ الأتمتةِ الصرفيةِ والمقاصدِ الشرعيةِ

يُفضي بنا التحليلُ المتقاطعُ بينَ اللسانياتِ الحاسوبيةِ واللسانياتِ القانونيةِ إلى اجتراحِ مفهومِ "الحوكمةِ المورفولوجيةِ" للخطابِ النبويِّ، وهي الحوكمةُ التي تضمنُ استدامةَ السلمِ عبرَ الضبطِ الصارمِ لزيادةِ المباني المؤديةِ لزيادةِ المعاني؛ إذ نرى بوضوحٍ أنَّ السلمَ في الرؤيةِ النبويةِ علاوة

19 العاملي، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج28، ص 15.
20 الشمري، حسن، التنوع المورفولوجي بين الفصحى واللهجات: رؤية حاسوبية، منشورات المركز التقني اللغوي، 2024، ص 9.
21 العاملي، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج28، ص 29.

على إنَّه غيابٍ للحربِ، هو "منظومةٌ لغويةٌ وقانونيةٌ" محكمةُ الإغلاقِ بصيغِ الصرفِ العربيّ. وتأسيساً على هذا المنزعِ النقديّ، فإنَّ محاولاتِ الأتمتةِ الحاليةِ تظلُّ قاصرةً ما لم تستوعبْ أنَّ كلَّ حرفِ زيادةٍ في "الصحيحِ من سيرةِ النبي الأعظم" هو بمنزلة معيارٍ (Criterion) لحوكمةِ العلاقاتِ الدوليةِ؛ فالمقصدُ الشرعيُّ من الزيادةِ في صيغةِ (تفاعَلَ) مثلاً هو تثبيتُ دعائمِ "المسؤوليةِ التضامنيةِ"، وهو ما يخدمُ مقصدَ حفظِ النفسِ والنسلِ والأمنِ القوميّ للدولةِ والمجتمعِ.

وفي هذا الإطارِ التكامليّ، يشيرُ باحثون إلى أنَّ دمجَ السياقِ الدلاليّ معَ التحليلِ المورفولوجيّ يمثّلُ قمةَ التطورِ في معالجةِ اللغاتِ الطبيعيةِ، ويفترضون أنَّ: «النماذجَ اللغويةَ الحديثةَ لا تكتسبُ قوتَها من مجردِ رصدِ الحروفِ، بل من قدرتها على استبطانِ المقاصدِ الكامنةِ وراءَ التغيراتِ البنيويةِ، مما يتيحُ بناءَ أنظمةِ حوكمةٍ لغويةٍ قادرةٍ على إدارةِ المعرفةِ القانونيةِ بذكاءٍ»[22]. وإننا، إذ نُسقطُ هذا الرأيَ على مدونتِنا التطبيقيةِ، نجدُ أنَّ حوكمةَ السلمِ تتجلى في أدقِّ التفاصيلِ المورفولوجيةِ؛ ففي مكاتبةِ النبيّ ﷺ لوفدِ عبدِ القيسِ، يوردُ المصنفُ النصَّ الآتي من حطاب النبي الأعظم ﷺ: «أنَّكم آمنونَ على أنفسِكم وأموالِكم... وتؤدُّونَ حقَّ اللهِ في أموالِكم»[23]؛ فزيادةُ التضعيفِ في (تؤدُّونَ) تنقلُ الفعلَ من الأداءِ البسيطِ المجرَّد إلى "الأداءِ المستمرّ والمكثَّفِ" الذي يحفظُ التوازنَ الاقتصاديَّ والاجتماعيَّ، وهو ركنٌ ركينٌ في السلمِ المستدامِ الذي تحاولُ نظمُ الـ (NLP) اليومَ نمذجتَهُ عبرَ خوارزمياتِ "الالتزامِ العقديّ."

بيدَ أنَّ القراءةَ النقديةَ المعاصرةَ تفرضُ علينا التساؤلَ الآتي: هل تستطيعُ الأتمتةُ الصرفيةُ وحدَها حمايةَ المقاصدِ الشرعيةِ؟ إنَّ الجوابَ يكمنُ في "الوعيِ المورفولوجيّ" الذي يمنعُ الاختراقَ القانونيَّ؛ فالزيادةُ في قولهِ ﷺ لوفدِ خولانَ: «فمن جاءَ منكم بـبَيّنةٍ فلهُ الحقُّ، ومن حلفَ باللهِ فـاستعاذَ بهِ فقد عاذَ بـمَعاذ»[24] ، تبرزُ كيفَ أنَّ "السينَ والتاءَ" في (استعاذَ) و"الميمَ" في (مَعاذٍ) قد شيَّدتْ جداراً قانونياً يحمي المستجيرَ؛ فالمقصدُ هنا هو حمايةُ الملتجئِ، والزيادةُ الصرفيةُ هي التي منحتِ النصَّ قوَّتَهُ "المقصديةَ" التي تجعلُ من السلمِ ملاذاً آمناً للجميعِ. ومن هنا، فإنَّ البحث يرى أنَّ الحوكمةَ تقتضي أنْ تُبرمجَ المحلِّلاتُ الصرفيةُ على فهمِ أنَّ "الطلبَ" في (استفعَلَ) داخلَ السياقِ النبويّ هو "حقٌّ مشروعٌ" وليسَ رغبةٍ عابرةٍ، وهو ما يؤكدُهُ الباحث محمد عزّت بقولِهِ: «إنَّ الربطَ بينَ المقاصدِ والبنيةِ الصرفيةِ هو المفتاحُ الحقيقيُّ لبناءِ أنظمةِ ذكاءٍ اصطناعيٍّ تتسمُ بالعدالةِ والنزاهةِ اللغويةِ»[25].

---

22 أبو العز، سارة وآخرون، نمذجة المرفيمات العربية في عصر المحولات(Transformers) ، ط1، 2023، ص 8

23 العاملي، جعفر مرتضى، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج28، ص 41.

24 العاملي، جعفر مرتضى، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج28، ص 53.

25 عزت، محمد، التحديات المورفولوجية في معالجة اللغات الطبيعية، مجلة التقنيات اللسانية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 20.

علاوةً على ذلكَ، فإنَّ بناءَ "السلمِ المستدامِ" رقمياً يتطلَّبُ مواجهةَ إشكاليةِ "التحريفِ الصرفيّ" الذي قد يؤدّي إلى زعزعةِ الاستقرارِ؛ وهو ما نبَّهَ إليهِ الباحث علي الجبوري عندَ حديثِهِ عن الهجماتِ العدائيةِ، مبيناً أنَّ: «التلاعبَ في مرفيمِ الزيادةِ قد يُخرجُ النصَّ من دائرةِ السلمِ إلى دائرةِ النزاعِ، مما يستوجبُ وجودَ رقابةٍ مقاصديةٍ عليا على المخرجاتِ الآليةِ»[26]. وتأسيساً على هذا، نجدُ أنَّ "الحوكمةَ النبويةَ" قد أحكمتِ الإغلاقَ المورفولوجيَّ لمنعِ هذا الانحرافِ؛ ففي معاهداتِ السيرةِ، يُستعمل الفعلُ المزيدُ (أعطى) بدلاً من (منحَ) أو (وهبَ) في كثيرٍ من الأحيانِ لتأكيدِ "التمليكِ القانونيّ الناجزِ"، كما في قولهِ ﷺ: «وقد أعطيتكم ما سألتم، واستوصوا بالأنصارِ خيراً»[27]؛ فالزيادةُ في "أعطيتكم" و"استوصوا" ليستْ إلا ميثاقاً غليظاً يُلزمُ الآلةَ والباحثَ والفقيهَ بحدودِ السلمِ وشروطهِ، وهو ما نعدُّهُ في بحثِنا هذا "الجوهرَ التقنيَّ للمقاصدِ."

إنَّ المحصلةَ النهائيةَ لهذا المبحثِ الثاني، بكلِّ مطالبِهِ، تخلصُ إلى أنَّ "الزيادةَ الصرفيةَ" هي اللغةُ البرمجيةُ التي صِيغَ بها السلمُ العالميُّ في فجرِ الإسلامِ؛ فمن خلالِ تقنياتِ (NLP) يمكننا استرجاعُ هذهِ اللغةِ، ومن خلالِ (Forensic Linguistics) يمكننا حمايتُها، ومن خلالِ (المقاصدِ الشرعيةِ) يمكننا حوكمتُها.

المبحث الثالث

الاستدامةُ اللسانيةُ بينَ فاعليةِ "الزيادةِ الصرفيةِ" النبويةِ والمعاييرِ الأمميةِ المعاصرةِ

يُمثلُ هذا المبحثُ تجسيراً للفجوةِ المعرفيةِ بينَ التراثِ اللسانيّ العربيّ المتمثِّلِ في "الصحيحِ من سيرة النبي الأعظم" والأطرِ القانونيةِ الدوليةِ الحديثةِ، إذ يسعى البحث من خلالِهِ لإثبات أنَّ "هندسةَ الزيادةِ" في العربيةِ قد وضعتِ اللبناتِ الأولى لما تطلقُ عليهِ الأممُ المتحدةُ اليومَ "المجتمعاتِ الشاملةَ والمستدامةَ"؛ فالانتقالُ من المورفيمِ الصرفيّ إلى المفهومِ الحقوقيّ يمرُّ عبرَ تحليلِ الوظيفةِ الدلاليةِ للحروفِ المزيدةِ التي لم تكنْ إضافاتٍ لغويةً، بقدرِ ما كانتْ محدِّداتٍ معياريةً لصناعةِ السلمِ.

المطلب الأول: التقابلُ الدلاليُّ بينَ صيغةِ (تفاعَلَ) ومفهومِ "المجتمعاتِ الشاملةِ للجميعِ (Inclusivity)

تطرحُ وثيقةُ "تحويلُ عالمنا: خطةُ التنميةِ المستدامةِ لعامِ 2030" مفهوماً مركزياً ضمنَ الهدفِ السادسِ عشرَ، وهو بناءُ «تشجيعُ قيامِ مجتمعاتٍ مسالمةٍ لا يُهمَّشُ فيها أحدٌ من أجلِ تحقيقِ التنميةِ المستدامةِ، وإتاحةُ إمكانيةِ وصولِ الجميعِ إلى العدالةِ، وبناءُ مؤسساتٍ فعالةٍ وخاضعةٍ للمساءلةِ

[26] الجبوري، علي، أمن النصوص والمعالجة العدائية للنظم الصرفية، ط1، دار العلم، 2022، ص 25.
[27] العاملي، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج28، ص 71.

وشاملةٍ للجميعِ على جميعِ المستوياتِ»[28]، وهو المفهومُ الذي يُعرفُ لسانياً بـ "الإدماجِ الاجتماعيّ (Inclusion)."وعندَ إخضاعِ هذا المفهومِ للمقارنةِ المورفولوجيةِ معَ الخطابِ النبويّ، نجدُ أنَّ صيغةَ (تفاعَلَ) المزيدةَ بالتاءِ والألفِ تمثِّلُ التجسيدَ اللسانيَّ الأمثلَ لهذا المقصدِ الأمميّ؛ إذ إنَّ الزيادةَ في هذهِ البنيةِ تقتضي "المشاركةَ والتبادليةَ" في أصلِ وضعِها اللغويّ، ممَّا يجعلُ من السلمِ فعلاً جماعياً لا يستثني أحداً.

وإنَّنا، من منطلقِ القراءةِ النقديةِ، نلحظُ أنَّ المتنَ النبويَّ قد استعمل هذهِ الصيغةَ في مواضعِ التأسيسِ الاجتماعيّ لضمانِ ديمومةِ السلمِ؛ ففي مكاتبتِهِ لوفودِ العربِ، يبرزُ النصُّ الآتي: «ولا تخاذلوا، فإنَّ رسولَ اللهِ مولى غنيّكم وفقيركم»[29]. إنَّ الزيادةَ في "تخاذلوا" تمنعُ التفرُّدَ بالقرارِ أو الانسحابَ من المسؤوليةِ، وهي الوظيفةُ ذاتُها التي تسعى إليها أجندةُ 2030 عبرَ تعزيزِ "المساءلةِ والشفافيةِ"؛ بيدَ أنَّ الفرقَ الجوهريَّ يكمنُ في أنَّ الخطابَ النبويَّ جعلَ من (التفاعلِ) واجباً صرفياً وتشريعياً، بينما تظلُّ المعاييرُ الأمميةُ أهدافاً طموحةً تفتقرُ في كثيرٍ من الأحيانِ إلى "البصمةِ الإلزاميةِ" التي توفِّرُها الصيغةُ المورفولوجيةُ في العربيةِ.

علاوةً على ذلكَ، فإنَّ مفهومَ "المجتمعاتِ الشاملةِ" يقتضي تذويبَ الفوارقِ بينَ المكوّناتِ، وهو ما نجدُهُ في استخدامِ النبيِّ ﷺ لصيغِ التشاركِ عندَ الحديثِ عن حمايةِ الذمةِ؛ إذ يرى باحثون في دراستِهِم التقنيةِ أنَّ: «التحليلَ الحاسوبيَّ لصيغِ المشاركةِ في النصوصِ القانونيةِ القديمةِ يكشفُ عن قدرةِ هذهِ الأبنيةِ على استيعابِ التنوعِ المجتمعيّ بصورةٍ تفوقُ المصطلحاتِ القانونيةَ الجامدةَ»[30]. ومن ثَمَّ، تصبحُ صيغةُ (تفاعَلَ) في السيرةِ النبويةِ هي "الخوارزميةُ اللسانيةُ" التي تُديرُ التنوُّعَ البشريَّ، محقِّقةً بذلكَ جوهرَ الاستدامةِ قبلَ أنْ تُعرفَ في الأدبياتِ السياسيةِ المعاصرةِ بقرونٍ.

المطلب الثاني: "الطلبُ والتحصينُ": زيادةُ (السين والتاء) مقابلَ "الحمايةِ المؤسَّسيةِ" الأمميةِ:
وفيما يخصُّ "الحمايةَ المؤسَّسيةَ"، تردُ الوثيقةُ في مادَّتِها التاسعةِ قائلةً: «نحنُ مصمِّمونَ على حمايةِ كوكبِنا من التدهورِ... وعلى كفالةِ أنْ يعيشَ جميعُ البشرِ حياةً مزدهرةً ومُرضيةً[31]» إنَّ عبارة «نحنُ مصممونَ على حمايةِ » يتقابلُ لسانياً معَ صيغةِ (استفعَلَ) في الخطابِ النبويّ، كما في قولِهِ ﷺ : «فمن... استعاذَ بهِ فقد عاذَ بمَعاذٍ» .

يركزُ الهدفُ (16) من أهدافِ التنميةِ المستدامةِ على ضرورةِ وجودِ مؤسساتٍ قويةٍ وفعالةٍ وخاضعةٍ للمساءلةِ[32]؛ لتوفيرِ الحمايةِ للأفرادِ. وفي المقابلِ، نجدُ أنَّ "زيادةَ السينِ والتاءِ" في صيغةِ

---

[28] وثيقة الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قرار الجمعية العامة 1/70، ص 34.
[29] العاملي، جعفر مرتضى، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج28، ص 15.
[30] أبو العز، سارة وآخرون، نمذجة المرفيمات العربية في عصر المحولات، 2023، ص 12.
[31] وثيقة الأمم المتحدة، مقدمة الوثيقة (إعلان خطة التنمية)، ص5.
[32] ينظر: وثيقة الأمم المتحدة، المرجع السابق، الهدف 16، ص 35.

(استفعَلَ) داخلَ الخطابِ النبويّ قد قامتْ بوظيفةِ "الحمايةِ المؤسسيةِ" في فضاءٍ لم يكنْ يعترفُ بسلطةِ الدولةِ المركزيةِ؛ فالفعلُ (استأمنَ) أو (استجارَ) ليسَ طلباً لغويّاً جامداً، إنَّما هو "إجراءٌ قانونيٌّ" يترتبُ عليهِ تفعيلُ منظومةِ الحمايةِ النبويةِ الشاملةِ.

وبناءً عليهِ، نستقرئُ من المتنِ النبويّ في الجزءِ الثامنِ والعشرينَ قوله ﷺ: «فمن جاءَ منكم بـ بَيِّنةٍ فلهُ الحقُّ، ومن حلفَ باللهِ فـ استعاذَ بهِ فقد عاذَ بـ مَعاذٍ»[33]. إنَّ الزيادةَ في (استعاذَ) تمثلُ في منظورِ البحث "البروتوكولَ الجنائيَّ" لطلبِ الحصانةِ السياديةِ؛ إذ تنقلُ السينُ والتاءُ الفعلَ من حيّزِ الرغبةِ إلى حيّزِ "الطلبِ الإلزاميّ" الذي يُجبرُ المؤسَّسةَ التشريعيةَ (الدولة الإسلامية آنذاك) على التدخلِ لحمايةِ المستعيذِ. وهذا يتقابلُ تماماً معَ مفهومِ "الوصولِ إلى العدالةِ للجميعِ" الذي تنادي بهِ الأممُ المتحدةُ، معَ تفوّقِ النصّ النبويّ في ربطِ هذا الطلبِ بمرجعيةٍ عُليا تضمنُ عدمَ المساسِ بهِ تحتَ أيّ ظرفٍ.

وإنَّ نقدَنا للواقعِ المؤسسيّ الحديثِ في ضوءِ هذهِ المقارنةِ يخلصُ إلى أنَّ "الحمايةَ الأمميةَ" تظلُّ مرتبطةً بمؤشّراتِ القوّةِ والسيادةِ، بينما كانتْ "الحمايةُ المورفولوجيةُ" في السيرةِ مرتبطةً بقوةِ "الصيغةِ" وقدسيةِ "العهدِ"؛ فالحرفُ المزيدُ في (استجارَ) كانَ كافياً لردعِ أقوى القبائلِ، ممَّا يثبتُ أنَّ "حوكمةَ السلمِ" تبدأُ من انضباطِ المصطلحِ وقوّةِ البناءِ الصرفيّ قبلَ أنْ تنتقلَ إلى الإجراءاتِ الميدانيةِ.

المطلب الثالث: حوكمةُ النزاهةِ: (زيادةُ التضعيفِ) مقابلَ معاييرِ "مؤشرِ مدركاتِ الفسادِ CPI) " 2025)

يُعرّفُ مؤشرُ مدركاتِ الفسادِ (Corruption Perceptions Index) النزاهةَ بأنَّها «مجموعةُ القواعدِ والإجراءاتِ التي تضمنُ خلوَّ القطاعِ العامِ من استغلالِ النفوذِ»[34]. وفي التحليلِ الصرفيّ المقارنِ، نجدُ أنَّ الخطابَ النبويَّ قد وظَّفَ "زيادةَ التضعيفِ" صيغةُ (فعَّلَ) لبناءِ منظومةِ رقابةٍ ذاتيةٍ ومؤسَّسيةٍ صارمةٍ؛ إذ تفيدُ هذهِ الزيادةُ "التكثيرَ والمبالغةَ والضبطَ"، وهي الأدواتُ الجوهريةُ لمحاربةِ الفسادِ وتحقيقِ الاستدامةِ.

ونستشهدُ هنا بما وردَ في كتابِ النبيّ ﷺ لليمنِ، إذ جاءَ فيهِ: «وأنْ أصلحتم وأطعتم اللهَ ورسولَهُ... و تؤدُّونَ حقَّ اللهِ في أموالِكم»[35]. إنَّ تضعيفَ الدالِ في (تؤدُّونَ) يشيرُ في دلالتِهِ العميقةِ إلى ضرورةِ الاستقصاءِ في الأداءِ والوفاءِ التامّ بالحقوقِ الماليةِ، وهو ما يتقابلُ وظيفياً معَ معاييرِ "الشفافيةِ الماليةِ" و"تحصيلِ الموارِدِ" في الهدفِ (17) من أهدافِ الاستدامةِ. ومن وجهةِ نظرِ البحث، فإنَّ هذا "التضعيفَ الصرفيَّ" يعملُ كخوارزميةٍ للتدقيقِ(Auditing) ، إذ يفرضُ على المكلَّفِ بذلَ أقصى الجهدِ لضمانِ نزاهةِ المعاملاتِ، ممَّا يؤسّسُ لبيئةٍ خاليةٍ من الفسادِ تضمنُ استقرارَ السلمِ المجتمعيّ.

بيدَ أنَّ المقارنةَ معَ معاييرِ (CPI 2025) تكشفُ عن فجوةٍ إجرائيةٍ؛ فالمؤشرُ الحديثُ يرصدُ الفسادَ بعدَ وقوعِهِ أو بناءً على مدركاتِهِ، بينما عمدَ الخطابُ النبويُّ عبرَ "أبنيةِ المبالغةِ والتحقيقِ" إلى بناءِ سدٍ لغويّ

---

33 العاملي، جعفر مرتضى، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج28، ص 53.
34 تقرير منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لعام 2025(CPI 2025) ، المنهجية الفنية، ص 4
35 العاملي، جعفر مرتضى، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج28، ص 41.

وتشريعيٍّ مانعٍ للفسادِ من الأصلِ. وهذا ما يطلقُ عليهِ الباحثُ محمد عزَّت: «الردع المورفولوجي الاستباقي» [36]، إذ تصبحُ الزيادةُ الصرفيةُ في أوامرِ النزاهةِ وسيلةً لرفعِ مستوى "الحساسيةِ القانونيةِ" لدى الأفرادِ والمؤسساتِ، وهو ما نفتقرُ إليهِ في النظمِ الرقابيةِ المعاصرةِ التي تغفلُ عن أثرِ اللغةِ في توجيهِ السلوكِ البشريِّ نحوِ الاستدامةِ.

المطلب الرابع: الرؤيةُ الاستشرافيةُ لحوكمةِ السلمِ العالميِّ في ضوءِ "المنطقِ الصرفيِّ" النبويِّ:

تتجاوزُ "الزيادةُ الصرفيةُ" في الخطابِ النبويِّ حدودَ التوصيفِ اللغويِّ لتُصبحَ "خوارزميةً استشرافيةً" قادرةً على التنبُّؤِ باستقرارِ النظمِ الاجتماعيةِ والسياسيةِ؛ فالسلمُ المستدامُ الذي تنشدهُ الهيئاتُ الدوليةُ اليومَ لا يمكنُ تحقيقُهُ بمعزلٍ عن "قوَّةِ الصياغةِ" التي تمنحُ المواثيقَ صفتَها القطعيةَ. وإنَّنا، من خلالِ فحصِنا المجهريِّ لزيادةِ الأبنيةِ في مكاتيبِ النبيِّ ﷺ، نجدُ أنَّ ثمَّةَ "منطقاً صرفياً" استباقياً قد وضعَ حلولاً جذريةً لإشكالياتِ النزاعاتِ قبلَ وقوعِها، وهو ما يتقابلُ جوهرياً معَ تطلعاتِ "الهدفِ السادسِ عشرَ" في أجندةِ 2030 الذي يطمحُ إلى الحدِّ من العنفِ بكافةِ أشكالهِ[37]. وبناءً على المعطياتِ التي وفرتْها لنا ملفاتُ "المنهجيةِ الفنيةِ" لمؤشراتِ النزاهةِ والاستدامةِ الدوليةِ، نلحظُ أنَّ ثمَّةَ فجوةً لسانيةً في الصياغاتِ القانونيةِ المعاصرةِ تؤدي إلى ما يسمى بـ "الغموضِ الإجرائيِّ"؛ بيدَ أنَّ المتنَ النبويَّ في "الصحيحِ من سيرةِ النبي الأعظم" قد ردمَ هذهِ الفجوةَ عبرَ استعمالِ صيغِ "التعديةِ والتحقيقِ" التي لا تقبلُ القسمةَ على التأويلِ الضعيفِ. ونستشهدُ هنا بنصٍ جوهريٍّ من كتابِ النبيِّ ﷺ لأهلِ "مقنا"، إذ يقولُ: «وإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قد أجارَكم من كلِّ ظلمٍ، وأمنَّكم من كلِّ خوفٍ، وعاهدَكم على الوفاءِ»[38]. إنَّ "الزيادةَ" في (أجارَكم، أمنَّكم، عاهدَكم) تمثلُ في منظورِ اللسانياتِ القانونيةِ "صكوكَ أمانٍ" مطلقةً؛ فصيغةُ (أفعلَ) هنا لم تُستعمل للإخبارِ فقط، بل لتأسيسِ "سيادةِ القانونِ" التي تمنعُ التعدِّيَ، وهي الوظيفةُ ذاتُها التي تحاولُ معاييرُ (CPI 2025) رصدَ فاعليتِها في الدولِ الحديثةِ عبرَ قياسِ "مستوياتِ الحمايةِ والعدالةِ"[39].

وعلى صعيدِ الاستشرافِ التقنيِّ، فإنَّ دمجَ هذهِ "الزيادةِ الصرفيةِ" في المحللاتِ الآليةِ (NLP) يتيحُ لنا بناءَ "نموذجِ محاكاةٍ" للسلامِ؛ لكي تصبحُ كلُّ زيادةٍ في المبنى بمنزلةِ "مُعاملِ أمانٍ" يزيدُ من متانةِ النصِّ التعاقديِّ. ومن ناحيةٍ أخرى، فإنَّ النقدَ الذي نوجِّهُهُ لمؤشراتِ الاستدامةِ المعاصرةِ يتمثلُ في اعتمادِها المفرطِ على البياناتِ الإحصائيةِ الجافةِ وتجاهلِها لـ "البعدِ المورفولوجيِّ" الذي يوجِّهُ السلوكياتِ؛ فالإنسانُ العربيُّ (والمسلمُ) يتفاعلُ معَ "صيغةِ الإلزامِ" الصرفيةِ بوصفِها التزاماً مقدَّساً، وهذا ما يفسرُ نجاحَ المواثيقِ النبويةِ في الحفاظِ على السلمِ لقرونٍ طويلةٍ رغْمَ بساطةِ الإمكاناتِ الماديةِ آنذاك. ونظراً لـ هذا النجاحِ التاريخيِّ، فإنَّنا ندعو إلى إعادةِ قراءةِ "أجندةِ 2030" في ضوءِ "المقاصدِ الصرفيةِ" العربيةِ، لاسيَّما في المجتمعاتِ التي تمثِّلُ فيها اللغةُ والخطابُ الدينيُّ مرجعيةً عليا للسلوكِ.

---

[36] عزت، محمد، التحديات المورفولوجية في معالجة اللغات الطبيعية، 2021، ص 24.

[37] ينظر: وثيقة الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الهدف 16، ص 34.

[38] العاملي، جعفر مرتضى، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، ج28، المركز الإسلامي للدراسات، ص 92.

[39] ينظر: تقرير منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لعام (CPI 2025)، ص 6.

والرؤيةَ الاستشرافيةَ التي يطرحُها هذا البحثُ تكمنُ في إمكانيةِ توليدِ "مصطلحاتٍ قانونيةٍ هجينةٍ" تجمعُ بينَ رصانةِ المورفيمِ النبويّ ودقةِ التعريفِ الأمميّ؛ فـ (السلمُ المستدامُ) لسانياً هو (تفاعُلٌ) مستمرٌ وليسَ حالةِ استقرارٍ عارضةٍ، و(النزاهةُ) هي (تفعيلٌ) دائمٌ لآلياتِ الرقابةِ، و(الحمايةُ) هي (استفعالٌ) دقيقٌ لطلبِ العدالةِ. لذا فهذهِ المزاوجةَ اللسانيةَ هي الكفيلةُ بتحويلِ "أهدافِ التنميةِ المستدامةِ" من شعاراتٍ دوليةٍ إلى "حقائقَ مورفولوجيةٍ" ملموسةٍ في حياةِ الشعوبِ، ممَّا يعزّزُ من قيمةِ البحثِ ويجعلهُ في مقدمةِ الدراساتِ اللغويةِ التقابليةِ ذاتِ البعدِ الإنسانيّ الشاملِ.

بناءً على ما سبقَ تفصيلُهُ في مطالبِ هذا المبحثِ، وتأسيساً على المقاربةِ التقابليةِ بينَ أصالةِ السيرةِ ومعاصرةِ الاستدامةِ، يمكننا تلخيصُ النتائجِ الجوهريةِ في النقاطِ التحليليةِ الآتيةِ، معَ المحافظةِ على السياقِ الانسيابيّ للمقالةِ:

أولاً: إنَّ "الزيادةَ الصرفيةَ" في الخطابِ النبويّ تمثّلُ "نظامَ حوكمةٍ لغوياً" متكاملاً، إذ تعملُ حروفُ الزيادةِ كـ "محدّداتٍ قانونيةٍ" تحدُّ من عشوائيةِ الفعلِ وتوجهُهُ نحوِ تحقيقِ المقاصدِ العليا للشريعةِ، وفي مقدمتِها "حفظُ السلمِ المستدامِ."

ثانياً: أثبتتِ الدراسةُ التقابليةُ أنَّ مفهومَ "المجتمعاتِ الشاملةِ للجميعِ (Inclusivity) "الواردَ في أجندةِ 2030 يجدُ أصلَهُ اللسانيَّ العميقَ في صيغةِ (تفاعَلَ) النبويةِ، التي تفرضُ التشاركِ والاحتواءِ كقاعدةٍ بنيويةٍ في التعاملِ معَ الوفودِ والأقلياتِ، ممَّا يجعلُ من اللغةِ العربيةِ لغةً "استدامةٍ" بامتيازٍ.

ثالثاً: إنَّ "الحمايةَ المؤسسيةَ" التي تنادي بها الأممُ المتحدةُ تتقابلُ وظيفياً معَ "زيادةِ السينِ والتاءِ" في أفعالِ الاستجارةِ والاستئمانِ النبويةِ؛ بيدَ أنَّ النموذجَ النبويَّ يتفوقُ في ربطِ هذهِ الحمايةِ بمرجعيةٍ صرفيةٍ وتشريعيةٍ ثابتةٍ لا تتغيرُ بتغيرِ موازينِ القوى السياسيةِ، ممَّا يوفرُ ضمانةً جنائيةً لسانيةً للمستضعفينَ.

رابعاً: كشفتِ المقارنةُ معَ معاييرِ (CPI 2025) عن ضرورةِ التحولِ من "الرقابةِ الرقميةِ البعديةِ" إلى "الردعِ المورفولوجيّ الاستباقيّ"؛ إذ أثبتتِ السيرةُ النبويةُ أنَّ تكثيفَ الصياغةِ المورفولوجيةِ (عبر التضعيفِ والتكثيرِ) يُسهمُ في بناءِ حصانةٍ أخلاقيةٍ وقانونيةٍ تمنعُ الفسادَ قبلَ وقوعِهِ، وهو ما نوصي بتبنيهِ في صياغةِ المواثيقِ الدوليةِ المستقبليةِ.

خامساً: إنَّ هذا المبحثَ، يثبتُ أنَّ "اللسانياتِ المقارنةَ" ليستْ ترفاً أكاديمياً، لكنَّها ضرورةٌ أمنيةٌ وتشريعيةٌ تُسهمُ في مدِّ الجسورِ بينَ الحضاراتِ، وتؤكّدُ ريادةَ الفكرِ اللسانيّ العربيّ في تأسيسِ قيمِ السلامِ والعدالةِ والمواطنةِ العالميةِ.

الخاتمةُ ونتائجُ البحثِ:

يُمثلُ هذا البحثُ الموسومُ بـ (مورفولوجيا الزيادة والسلم المستدام "الصحيح من سيرة النبي الأعظم" أنموذجًا) محاولةً جادَّةً لفكِّ الروابطِ المعقدةِ بينَ بنية الكلمةِ العربيةِ وصناعةِ القرارِ السياسيّ والاجتماعيّ، إذ أثبتتِ الدراسةُ أنَّ "الزيادةَ الصرفيةَ" في المتنِ النبويّ لم تكن ظاهرةٍ لسانيةٍ لغرضِ البيانِ وحسب، وإنما

"تقنيةً حوكميةً" واعيةً تهدفُ إلى تثبيتِ دعائمِ السلمِ العالميّ عبرَ ضبطِ الدلالةِ التشريعيةِ. ومن خلالِ المزاوجةِ المنهجيةِ بينَ "اللسانياتِ الحاسوبيةِ" و"اللسانياتِ القانونيةِ" و"المقاصدِ الشرعيةِ"، استطعنا استجلاءَ الدورِ المحوريّ الذي لعبتْهُ أبنيةُ (تفاعَل، فاعَل، استفعَل، فعَّل) في تحويلِ السلمِ من مفهومٍ نظريٍّ عارضٍ إلى واقعٍ مؤسسيٍّ مستدامٍ، وهو ما يضعُ هذا البحثَ في مصافّ الدراساتِ التي تردمُ الفجوةَ بينَ التراثِ اللسانيّ والمعاييرِ الدوليةِ المعاصرةِ (أجندة 2030)، وقد كان من مظانّ البحث استنتاجات متعدّدة ندرجها في الآتي:

أولاً: الاستنتاجاتُ البنيويةُ والدلاليةُ لقد خلصَ البحثُ إلى أنَّ ثمةَ علاقةً طرديةً بينَ "الكثافةِ الصوتيةِ" للحروفِ المزيدةِ وبينَ "الثقلِ التشريعيّ" للأمرِ النبويّ؛ فزيادةُ المبنى في سياقاتِ المعاهداتِ والمواثيقِ (كما في "صالحَ" و"عاهدَ") كانتْ تمنحُ النصَّ قوةً إثباتيةً تمنعُ التملصَ القانونيَّ، وتُلزمُ الأطرافَ بمسؤوليةٍ تضامنيةٍ تتطابقُ وظيفياً معَ مفهومِ "الإدماجِ الاجتماعيّ" الحديثِ. وبناءً عليهِ، فإنَّ "المورفولوجيا الجنائيةَ" في السيرةِ النبويةِ قد سبقتِ القوانينَ الوضعيةَ في تأسيسِ "البصمةِ اللغويةِ" التي تحمي الحقوقَ وتصونُ الحرياتِ، إذ عملتِ الزيادةُ الصرفيةُ كـ "صماماتِ أمانٍ" تمنعُ الانزياحَ الدلاليَّ الذي قد يؤدي إلى نشوبِ النزاعاتِ.

ثانياً: النتائجُ التقابليةُ معَ المعاييرِ الدوليةِ توصَّلت المقارنةُ اللسانيةُ معَ وثيقةِ الأممِ المتحدةِ لعامِ 2030 إلى أنَّ الرؤيةَ النبويةَ للاستدامةِ كانتْ أكثرَ انضباطاً من خلالِ ربطِ "المقاصدِ العليا" بـ "الأبنيةِ الصرفيةِ"؛ فبينما تكتفي المعاييرُ الدوليةُ بتوصيفِ "السلمِ" كهدفٍ عامٍ، نجدُ أنَّ الخطابَ النبويَّ قد صاغَهُ عبرَ "أفعالِ الطلبِ والتحقيقِ" (استأمنَ، آمنكم) التي تمنحُ الفردَ حقاً جنائياً فورياً في الحمايةِ والعدالةِ. وهذهِ النتيجةُ تدعونا لإعادةِ النظرِ في طرائقِ صياغةِ المواثيقِ الدوليةِ، بالاستفادةِ من "المنطقِ الصرفيّ" العربيّ الذي يحولُ الكلمةَ من رمزٍ صوتيٍّ إلى أداةِ ردعٍ وتشريعٍ فعَّالةٍ، وهو ما ينسجمُ تماماً معَ مؤشراتِ النزاهةِ والحوكمةِ (CPI 2025) التي تسعى لتحقيقِ الشفافيةِ عبرَ ضبطِ الإجراءاتِ.

ثالثاً: التوصياتُ والمقترحاتُ الاستشرافيةُ تأسيساً على ما تقدمَ من نتائجَ، يوصي البحث بضرورةِ دمجِ "التحليلِ المورفولوجيّ المقارنِ" ضمنَ برامجِ الذكاءِ الاصطناعيّ المخصصةِ لتحليلِ الخطاباتِ القانونيةِ والسياسيةِ، لضمانِ فهمٍ أعمقَ للمقاصدِ البشريةِ وراءَ الصياغاتِ اللغويةِ. ويقترحُ التوسعَ في دراسةِ "مورفولوجيا السلمِ" في نصوصٍ تراثيةٍ أخرى (مثل نهج البلاغة والصحيفة السجادية)، لتأصيلِ مدرسةٍ لسانيةٍ عربيةٍ جديدةٍ تُسمى "اللسانيات المورفولوجية المستدامة"، تكونُ قادرةً على تقديمِ حلولٍ لسانيةٍ للمشكلاتِ الأمنيةِ والقانونيةِ المعاصرةِ. وبناءً عليهِ، فإنَّ هذا البحثَ يفتحُ آفاقاً رحبةً أمامَ الباحثينَ لولوجِ عالمِ "الأتمتةِ المقصديةِ" التي لا تكتفي برصدِ الكلماتِ، بل تسعى لفهمِ هندسةِ الحروفِ وأثرِها في استقرارِ المجتمعاتِ البشريةِ.

المصادرُ والمراجعُ

أوَّلًا: الكتبُ والدراساتُ الموسوعيةُ:

١. ابنُ الحاجبِ، جمالُ الدينِ بنُ عثمانَ (ت 646هـ)، الشافيةُ في علمي التصريفِ والخطِّ، تحقيقُ: محمدِ نورِ الحسنِ وآخرينَ، دارُ الكتبِ العلميةِ، بيروتَ - لبنانَ.
٢. الجبوريُّ، علي (2022)، أمنُ النصوصِ والمعالجةُ العدائيةُ للنظمِ الصرفيةِ، ط1، دارُ العلمِ للنشرِ والتوزيعِ، بغدادُ - العراقُ.
٣. الرضيُّ الإستراباديُّ، محمدُ بنُ الحسنِ (ت 686هـ)، شرحُ شافيةِ ابنِ الحاجبِ، دراسةٌ وتحقيقٌ: لجنةٌ من الأساتذةِ، دارُ الفكرِ العربيِّ، القاهرةُ - مصرُ.
٤. الشمريُّ، حسن (2024)، التنوعُ المورفولوجيُّ بينَ الفصحى واللهجاتِ: دراسةٌ تقنيةٌ، منشوراتُ المركزِ التقنيِّ اللغويِّ، ط1، النجفُ الأشرفُ - العراقُ.
٥. العامليُّ، السيدُ جعفر مرتضى (2012)، الصحيحُ من سيرةِ النبيِّ الأعظمِ ﷺ، المركزُ الإسلاميُّ للدراساتِ، ط1، بيروتَ - لبنانَ.

ثانياً: الورقاتُ البحثيةُ والتقاريرُ والوثائقُ الدوليةُ:

١. أبو العزّ، سارة وآخرون (2023)، نمذجةُ المرفيماتِ العربيةِ في عصرِ المحولاتِ (Transformers)، أوراقُ المؤتمرِ الدوليِّ للذكاء الاصطناعيِّ واللسانياتِ، ط1، دبي - الإماراتُ العربيةُ المتحدةُ.
٢. الأممُ المتحدةُ (2015)، تحويلُ عالمنا: خطةُ التنميةِ المستدامةِ لعامِ 2030، قرارُ الجمعيةِ العامةِ رقمُ (1/70)، النسخةُ العربيةُ الرسميةُ، نيويورك - الولاياتُ المتحدةُ.
٣. عزت، محمد (2021)، التحدياتُ المورفولوجيةُ في معالجةِ اللغاتِ الطبيعيةِ(NLP) ، مجلةُ التقنياتِ اللسانيةِ، المجلدُ الخامسُ، العددُ الثاني، القاهرةُ - مصرُ.
٤. منظمةُ الشفافيةِ الدوليةِ (2025)، مؤشرُ مدركاتِ الفسادِ (Corruption Perceptions Index 2025)، المنهجيةُ الفنيةُ والتقاريرُ الإقليميةُ، برلين - ألمانيا.

References and Bibliography

First: Books and Encyclopedic Studies

1. Ibn al-Ḥājib, Jamāl al-Dīn b. ‘Uthmān (d. 646 AH). *Al-Shāfiyah fī ‘Ilmay al-Taṣrīf wa-al-Khaṭṭ* [The Sufficient Work on the Sciences of Morphology and Calligraphy]. Edited by Muhammad Nur al-Hasan et al. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
2. Al-Jubouri, Ali (2022). *Security of Texts and Adversarial Processing of Morphological Systems*. 1st ed. Baghdad: Dar al-Ilm for Publishing and Distribution.

3. Al-Raḍī al-Astarābādhī, Muḥammad b. al-Ḥasan (d. 686 AH). *Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib* [Commentary on Ibn al-Hajib's Al-Shafiya]. Edited by a Committee of Professors. Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi.
4. Al-Shammari, Hassan (2024). *Morphological Diversity between Standard Arabic and Dialects: A Technical Study*. 1st ed. Najaf: Technical Linguistic Center Publications.
5. Al-Amilī, Sayyid Ja'far Murtaḍā (2012). *Al-Ṣaḥīḥ min Sīrat al-Nabī al-A'ẓam* [The Authentic Biography of the Greatest Prophet]. 1st ed. Beirut: Islamic Center for Studies.

Second: Research Papers, Reports, and International Documents

1. Abu al-Izz, Sarah, et al. (2023). *Modeling Arabic Morphemes in the Transformers Era*. Proceedings of the International Conference on Artificial Intelligence and Linguistics, 1st ed. Dubai: United Arab Emirates.
2. United Nations (2015). *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*. General Assembly Resolution (70/1), Official Arabic Version. New York: United States.
3. Ezzat, Mohamed (2021). "Morphological Challenges in Natural Language Processing (NLP)." *Journal of Linguistic Technologies*, Vol. 5, No. 2. Cairo: Egypt.
4. Transparency International (2025). *Corruption Perceptions Index 2025: Technical Methodology and Regional Reports*. Berlin: Germany.